

تكريس البعد البيئي في استدامة المشاريع الاستثمارية دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية الشلف

Devoting the environmental dimension to the sustainability of investment projects – a case study of a group of economic institutions in the State of CHLEF.-

محمد بدرار سربوك*¹ ، الحاج نوي²

¹ مخبر الأنظمة المالية و المصرفية و السياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية، جامعة الشلف (الجزائر)، s.bederer85@univ-chlef.dz

² مخبر الأنظمة المالية و المصرفية و السياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية، جامعة الشلف (الجزائر)، e.noui@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2023/01/21

تاريخ القبول: 2022/12/25

تاريخ الإرسال: 2022/07/05

ملخص:

يهدف هذا البحث ، إلى دراسة وتحليل أهمية التركيز على البعد البيئي، ودوره في استدامة المشاريع الاستثمارية في ولاية الشلف، واستمرارها في تحقيق النتائج الإيجابية لأدائها المالي، من أجل الوصول إلى رفاهية اقتصادية، مجتمعية وبيئية، بتبني نهج الاستثمار المستدام، بإقامة مشروعات استثمارية نظيفة ومسؤولة بيئياً، تقيّم وفق معايير ومقاييس، تأخذ بعين الاعتبار، البيانات غير المالية في تقاريرها المالية. وتوصلت الدراسة إلى أنه يتم الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي، في تجسيد المشاريع، في السعي إلى استدامتها، بالرغم من غياب مقاييس ومعايير للإفصاح عن البعد البيئي.

الكلمات المفتاحية: البعد البيئي، الاستثمار المستدام، الأداء المالي، المعلومات غير المالية.

تصنيف Q5,P28,G23,Q51,H23:JEL

Abstract :

This research paper aims to study and analyze the importance of focusing on the environmental dimension, its role in the sustainability of investment projects in the state of CHLEF, and its continuation in achieving positive results for its financial performance, in order to reach economic, societal and environmental well-being, by adopting a sustainable investment approach, by establishing clean investment projects. It is environmentally responsible, evaluated according to standards and criteria, and takes into account the non-financial data in its financial reports. The study concluded that the environmental dimension is taken into consideration, in optimizing projects, in pursuit of their sustainability, despite the absence of standards and criteria for disclosing the environmental dimension.

Keywords: Environmental dimension, Sustainable investment, financial performance, non-financial information.

Jel Classification Codes : Q5,P28,G23,Q51,H23.

توطئة (مقدمة):

أدى التطور التكنولوجي وتعدد تقنيات الإنتاج الحديثة، المستخدمة في المشاريع الاستثمارية، التي تسعى من خلالها المؤسسات الاقتصادية إلى تعظيم ربحيتها، وتحسين أداؤها المالي، واستمرارية واستدامة عملية استغلال الموارد المتاحة، باعتبار أن المشروع الاستثماري موجود في بيئة معينة، وهو جزء من منها، يبادلها التأثير والتأثر.

بعد تصاعد الدعوات، الدولية والإقليمية وانعقاد العديد من المؤتمرات، على غرار مؤتمر-قمة الأرض- بريتو دي جانيرو سنة 1972، ومبادرات المنظمات المهنية، لتبني ما يعرف بالاستثمارات المستدامة أو المسؤولة بيئياً، والتي ازداد الطلب عليها في الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا وحتى دول شرق آسيا، باعتبارها استثمارات تحقق استدامة التنمية والبيئة، أصبح لزاماً الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي، كأهم بُعد لضمان تحقيق نمو استثماري مستدام.

ومن أجل الحصول على معلومات شفافة وموثوقة، تخدم مصالح الأطراف ذات العلاقة (المستثمرين، الدولة، المجتمع المدني)، يتطلب الأمر استعمال طرق ومنهجيات متقدمة للتحليل، والتقييم؛ بمعايير متكاملة مع الإفصاح المحاسبي والمالي، عن الأنشطة البيئية، وتدرج المعلومات غير المالية؛ تطبيقاً للمنظور الحديث، الذي يرى بأن المشاريع الاستثمارية السليمة بيئياً والمسؤولة اجتماعياً، تحقق عوائد أعلى، وتوجد رفاهية اقتصادية، بيئية، ومجتمعية.

إشكالية الدراسة

مما سبق ذكره من الأدبيات العلمية حول الموضوع، ومن واقع الاستثمار في ولاية الشلف، يمكننا صياغة الإشكالية الرئيسية التالية: هل الأخذ بالبعد البيئي في تخطيط، وتنفيذ، واستغلال المشاريع الاستثمارية بولاية الشلف، له أهمية في ضمان استدامتها؟ ويمكن صياغة هاته الإشكالية في الرد على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى الاهتمام بالبعد البيئي مقارنة بالأبعاد الأخرى المحققة للتنمية المستدامة والاستثمار المسؤول أو المستدام؟
- هل هناك معايير للإفصاح والقياس عن المعلومات غير المالية المتعلقة بالبيئة للمشروعات الاستثمارية والإفصاح عنها؟
- هل هناك علاقة بين الالتزام بالإفصاح عن الأنشطة البيئية والأداء المالي للمشاريع الاستثمارية المستدامة؟

فرضيات الدراسة

- للإجابة عن سؤال الإشكالية الرئيسي والتساؤلات الفرعية تمت صياغة الفرضيات التالية:
- يستحوذ البعد البيئي على الاهتمام الأكبر في تطبيق أهداف التنمية المستدامة والاستثمار المستدام.
- لا توجد معايير أو مؤشرات للقياس والإفصاح عن المعلومات غير المالية المتعلقة بالبيئة في المشروعات الاستثمارية.
- هناك ترابط وعلاقة بين الإفصاح عن الأنشطة البيئية والأداء المالي في المشاريع الاستثمارية المستدامة.
- من أجل الإلمام بموضوع الإشكالية تم تقسيمه إلى أربعة محاور أساسية كما ما يلي:

المحور الأول: موقع البعد البيئي من التنمية المستدامة.

المحور الثاني: المشروع الاستثماري المستدام.

المحور الثالث: أهمية إدراج البعد البيئي في استدامة المشاريع الاستثمارية.

المحور الرابع: المشروعات الاستثمارية في ولاية الشلف ومدى اعتمادها على المعلومات ذات الطابع البيئي.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية موضوع البحث في الدور الذي تقوم به المعلومات المالية وغير المالية، الناتجة عن الأنشطة المكثفة للبعد البيئي، في تلبية حاجة المستثمرين، وأصحاب المصالح في المؤسسات الاقتصادية، لاستغلال الفرص المتاحة وتحويلها لمشاريع استثمارية مستدامة مالياً ومجتمعيًا، والإشارة إلى التجارب الدولية، وأيضاً تشجيع الهيئات المهنية، والأكاديمية على تبني المبادرات الساعية إلى التكيف مع معايير القياس، والإفصاح الشامل والمتكامل للاستثمار المستدام، والقيام بالدراسات والبحوث وتطبيقها على الواقع الحالي.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالاستثمار المستدام، ومدى اعتماد أصحاب القرار على المعلومات المتأتية من الأنشطة البيئية للمشروعات الاستثمارية في الجزائر، وتكريسها من أجل ضمان استمرارية الاستغلال، وتحقيق عوائد مالية مستدامة، تحقق الرفاهية لأصحاب المصالح والمجتمع ككل.

منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع ومحاولة الإلمام بكافة جوانبه، تم الاعتماد على المنهج الوصفي، من القراءة والاطلاع على المراجع، والدراسات السابقة، والبحث عبر الشبكات الدولية للمعلومات ذات الارتباط بالموضوع، وفي الجانب التطبيقي تم استخدام المنهج التحليلي، لدراسة نتائج المقابلات الشخصية مع أفراد العينة المختارة وتحليلها وتسجيل الملاحظات.

الدراسات السابقة

وفي هذا السياق لا يمكن الزعم، أن موضوع البحث، هو الأول الذي تناول دراسة الاستثمار المسؤول والمستدام، بل سبقته عدة

دراسات منها:

أولاً- الدراسات العربية

1- (قمان مصطفى، 2017)، مقال تحت عنوان: متطلبات إدماج الاستثمار المسؤول والمستدام في السوق المالية الجزائرية - تجارب دولية-، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز ضرورة إدماج متطلبات الاستثمار المستدام، وإنشاء صناديق خاصة، تركز المسؤولية الاجتماعية والبيئية، للشركات وإدراجها في السوق المالية بالجزائر، واستنتج الباحث، أن غياب المعلومات غير المالية، للأدوات المالية، في بورصة الجزائر، حال دون تمكن المستثمرين ومدراء الصناديق الاستثمارية، من تمييز مستوى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المصدرة للأدوات المالية.

2- (بسام أحمد عبد الله البامري 2013)، مقال تحت عنوان: دور معايير حماية البيئة في قرارات الاستثمار نموذج- مقترح لمحافظة نينوى-، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد معايير لحماية البيئة منسجمة ومتناغمة مع القرارات الاستثمارية وآلياتها، حيث تم دراسة حالة لمجموعة من الشركات بالمحافظة، وتوصلت الدراسة إلى أن غالبية المشاريع الاستثمارية، أقيمت دون مراعاة للشروط البيئية وتطرح ملوثاتها دون معالجة بيئية، نظرا لعدم وجود إجراءات تنفيذية رديعة، كما أوصت بضرورة إدراج دراسي الأثر البيئي للمشروعات الاستثمارية.

ثانيا -الدراسات الأجنبية

1- (Panagiotus Dimitropolis 2021) مقال تحت عنوان Corporate environmental responsibility and financial performance ، هدفت الدراسة إلى معرفة أثر أنشطة المسؤولية البيئية، للشركات على الأداء المالي لها، وطبقت الدراسة التحليل الإحصائي على عينة من الشركات (المدرجة وغير المدرجة) من 23 بلداً عضواً في الاتحاد الأوروبي على مدى الفترة 2003-2018، وقد استخلصت جميع البيانات المتعلقة بالمسؤولية البيئية، من قاعدة بيانات داتا-ستريم ، وقد تم استنتاج الشركات التي حققت نتائج جيدة وأرباحاً كبيرة، وكانت تتميز بأداء أعلى في مجال خفض الانبعاث المعتمد بسبب قدرتها المعززة على تمويل هذه الأنشطة.

2- (Lukas Vartiak, 2017)، مقال تحت عنوان Globale sustainable and responsible investment activities and strategies companies، هدفت الدراسة إلى تحديد أنشطة واستراتيجيات مبادرة الاستثمار المستدام، التي ينبغي إدراجها في صنع القرارات الاستثمارية للشركات، حيث تم دراسة وثائق التقارير الدورية والبيانات، الصادرة عن المواقع الرسمية للمنظمات الدولية والمهنية، المتبينة للاستثمار المستدام، وخُصصت إلى أن الاستراتيجيات القائمة، ليست موجهة بدقة نحو المسؤولية البيئية والاجتماعية للشركات، وأوصت بوجوب إدراك، أن استدامة المشروع الاستثماري يجب أن يسهم في تحقيق الرفاهية البيئية والمجتمعية.

موقع البحث من الدراسات السابقة: في هذه الدراسة، تم تقييم واقع المشاريع الاستثمارية في ولاية الشلف، حيث تم التركيز على دراسة مدى الاهتمام بالبعد البيئي، مقارنة بالأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة ومساهمة في ضمان مشاريع استثمارية مستدامة وفق علاقة تبادلية إيجابية بين البيئة والمشروع الاستثماري.

1-الإطار النظري للدراسة

1.1. موقع البعد البيئي من التنمية المستدامة

لكي يتم التمكن من إبراز موقع وأهمية البعد البيئي، من بين الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة وهي البعد الاقتصادي والاجتماعي، لا بد من التطرق إلى أهم المفاهيم البيئية كالآتي:

1.1.1.1. موقع البيئة من التنمية المستدامة

1.1.1.1.1. تعريف التنمية المستدامة: مصطلح "التنمية المستدامة" الذي صاغته لأول مرة، رئيسة الوزراء النرويجية السابقة غروهارم برونتلاند في عام 1987 في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والمعروفة اختصاراً بـ WCED، حيث عرفت بأنها "التنمية التي تلبّي احتياجات الحاضر، دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة، على تلبية احتياجاتها"، وفي تعريف آخر بأنها "السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة بطريقة متوازنة". (الأمم المتحدة)

2.1.1.1.1. تعريف البيئة: عُرفت البيئة على أنها: "المحيط الخارجي الذي يؤثر على الحياة بصفة عامة، بمعنى أنها مجموعة العناصر الحيوية وغير الحيوية التي تؤثر على الكائن الحي، فالعناصر الحيوية هي جميع الكائنات المرئية، أما العناصر غير الحيوية فهي الماء والهواء والتربة". (برادي و شتوان، 2018، صفحة 19)

3.1.1.1.1. الأهداف البيئية للتنمية المستدامة: في 01 يناير 2016، بدأ رسمياً تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الـ 17 لخطة التنمية المستدامة لسنة 2030، التي اعتمدها قادة العالم في سبتمبر 2015 في قمة أممية تاريخية، وأهمها المتعلقة بالجوانب البيئية، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- القضاء على الفقر والجوع وتعزيز الزراعة المستدامة، للوصول إلى تحقيق الرفاهية المعيشية.
 - ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
 - ضمان إقامة مدن مستدامة شاملة للجميع، وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.
 - اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وأثاره، وحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية ومكافحة التصحر.
 - حماية النظم الإيكولوجية، البرية وترميمها، تعزيز استخدامها على نحو مستدام، ووقف تدهور الأراضي الصالحة للزراعة.
- 4.1.1.1.1. المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة:** لقياس مدى تجاوب الدول مع مبادئ وأهداف التنمية المستدامة، يتم القياس بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية، هذه المؤشرات تعكس مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة، وتمثل هاته المؤشرات في متوسط نصيب الفرد، من الموارد المائية، وإجمالي الأراضي المزروعة، كمية الأسمدة المستخدمة سنوياً، الأراضي المصابة بالتصحر والتغير في مساحة الغابات. (حدانة، 2016، صفحة 179)

2.1.1.1. الاستدامة البيئية

1.2.1.1. تعريف الاستدامة وأبعادها

تُعرف على أنها: "حالة تتطلب من البشر والمنظمات الاضطلاع بأنشطتهم، على نحو يحمي وظائف النظام البيئي للأرض ككل"، وهي "تطور يلبّي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة، على تلبية احتياجاتها الخاصة" حسب اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (Bini & Bellucci, 2020, p. 9)، كما تُعرف على أنها "ترابط وتكامل لثلاثة أبعاد، الاقتصادية، البيئية والاجتماعية، تسعى الوحدات الاقتصادية إلى دمجها في كل أنشطتها لتستطيع الاستمرار، بتحقيق قيمة مستدامة لها و لجميع أصحاب المصلحة". (عبد الله و وادي، 2018، صفحة 586)

2.2.1.1. تعريف الاستدامة البيئية، مجالاتها ومعاييرها.

تُعرف الاستدامة البيئية على أنها "قدرة البيئة في الإبقاء على وجودها وتحقيق استمرارها"، كما يقصد بها ديمومة العناصر والأنظمة الحيوية التي تقدمها الطبيعة والحفاظ عليها كلياً (برادي و شتوان، 2018، صفحة 19)، كما أقر المشرع الجزائري طبقاً لنص المادة 3 من القانون 10/03 المؤرخ في 10/07/2003 المتعلق بحماية البيئة (القانون 10-03، 2006) في إطار التنمية المستدامة بإدراج البعد البيئي في إطار مجموعة من الأسس والمبادئ استدامة البيئة الطبيعية، حيث تظهر في المجالات الحيوية التالية: (حدانة، 2016، صفحة 177)

- **المياه:** تهدف إلى ضمان الحماية الكافية للمجمّعات المائية، المياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الايكولوجية.
- **الغذاء:** تهدف إلى ضمان الاستخدام المستدام، والحفاظ على الأراضي، والغابات، والمياه والحياة البرية، والأسماك.
- **في مجال الصحة:** تهدف إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية، والأنظمة الايكولوجية، والأنظمة الداعمة للحياة، كما

تمثل المعايير المتعلقة بالاستدامة البيئية في: (العواد و الابراهيمي، 2018، صفحة 43)

- التجديد: أي يجب استخدام الموارد القابلة للتجديد، بطريقة فعالة، والتي لا تتخطى معدلات التجديد الطبيعية.

- الاستبدال: أي يجب استبدال الموارد غير المتجددة، بالموارد المتجددة، عدم التخلي، عن المسؤولية في تحقيق الاستدامة.
- الاستيعاب: أي يجب ألا تسبب الانبعاثات الناتجة من المواد في تلوث البيئة.

2.1. المشروع الاستثماري المستدام

1.2.1. تعريف حول المشروع الاستثماري المستدام

1.1.2.1. تعريف الاستثمار: هو مصطلح اقتصادي يشير إلى توظيف رأس المال، لتنشيط مشروع اقتصادي معين يعود بالمنفعة المادية على أصحاب المشروع، ويؤثر إيجاباً على الاقتصاد الوطني، فهو يحافظ على استمرار التنمية للوصول إلى النماء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي (العبيدي، 2016، صفحة 44)، كما يعرف من وجهات نظر مختلفة على أنه: (تاجعدين، 2019، صفحة 4)

* من وجهة نظر اقتصادية: "الاستثمار هو كل تضحية آنية بالأموال، على أمل الحصول في المستقبل، على إيرادات أو تدفقات نقدية خلال فترة زمنية معينة، بحيث العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الأولية للاستثمار.

* من وجهة نظر مالية: "الاستثمار هو تخصيص الأموال، لحيازة أصول مادية أو مالية، تهدف إلى تحقيق عائد مستقبلي، أو هو عبارة عن إنفاق مبلغ حالياً من أجل الحصول على عوائد خلال فترات متتالية".

* من وجهة نظر محاسبية: "هو حيازة أو انجاز أصول دائمة، (مادية، أو معنوية، أو مالية)، تحتفظ بها المؤسسة لتنمية ثروتها".

2.2.1.1. تعريف المشروع الاستثماري: "هو كل كيان تنظيمي مستقل، يديره منظم أو أكثر، يقوم بدمج أو مزج عناصر الإنتاج المتاحة بنسب معينة، وبأسلوب معين، بهدف إنتاج سلعة أو خدمة، تُطرح في السوق لإشباع حاجات خاصة أو حاجات عامة، خلال فترة معينة" (أوسير و بلحاج جيلالي مغراوة، 2009، صفحة 330)، وله عدة أشكال وهي كما يلي: (تاجعدين، 2019، صفحة 6)

- يتضمن المشروع الاستثماري، إما استثماراً جديداً أي (إقامة وحدة إنتاجية جديدة) لإنتاج سلعة أو خدمة جديدة.

- أو التوسع في استثمار قائم، بالفعل مثل التوسعات في الوحدات القائمة أي (تعديل الطاقة الإنتاجية لمشروع قائم).

- أو استثماراً تحويلياً، مثل إحلال آلات ومعدات جديدة، محل القديمة أي (القيام بعمليات التحديث)

3.2.1.1. تعريف الاستثمار المسؤول أو المستدام: "هو مصطلح عام للاستثمارات، التي تطبق مبادئ التنمية المستدامة، مع مراعاة المعايير البيئية، الاجتماعية، والحوكمة، من أجل التغيير الاجتماعي الإيجابي، وتقليل الضرر البيئي، توليد عائدات مالية تنافسية طويلة الأجل (USSF, 2021)، يتركز هذا الاستثمار بشكل أساسي، في صناعات الطاقة والزراعة، والإلكترونيات، لأثرها الكبير على البيئة، ومع ذلك، فإن معظم الأبحاث حول الاستثمار في الاستدامة، تتعلق بالدراسات النوعية، والتجريبية، التي تقدم استراتيجيات الاستثمار، أو تقيس قرارات الاستثمار (xiao, wang, & lu, 2020, p. 3)، حيث يسعى العديد من المستثمرين، إلى إيجاد عالم نظيف وأكثر استدامة، كجزء من أنشطة الاستثمار المربحة، محاولين الحصول على قواعد البيانات، التي تمكنهم من التعرف على الاستثمارات المحققة للتنمية المستدامة (Silvola & Landau, 2021, p. 100)، وبالاعتماد أيضاً، على المعلومات غير المالية، المفصح عنها حول المجتمع والبيئة، بهدف تحديد مخاطر الاستدامة وزيادة ثقة المستثمرين والمستهلكين. (البطاط و الحجاوي، 2021، صفحة 236)

2.2.1.2. مجهودات ومبادرات المنظمات الدولية المهنية في مجال الاستثمار المستدام: لقد تزايد الاهتمام من طرف المنظمات والجمعيات المهنية، بالاستثمار المستدام، وتظاهر الجهود، لإقامة مؤتمرات دولية وتحالفات من بينها:

1.2.2.1. التحالف العالمي للاستثمار المستدام GSIA¹: والذي يقدم بيانات مختلفة عن استثمارات القطاع الخاص، من خلال "الاستعراض العالمي للاستثمار المستدام GSIR" الذي يصدر مرة كل سنتين، ويستشهد بجميع مجموعات البيانات المتعلقة بالاستثمار المستدام (Nakajima, 2021, p. 4)، كان آخرها التقرير الخامس سنة 2020 والذي أكد مرة أخرى، أن الاستثمار المستدام هو قوة رئيسية تشكل أسواق رأس المال العالمية، حيث بلغ الاستثمار المستدام في هذه الأسواق معاً 35.5 تريليون دولار أمريكي من الأصول تحت الإدارة بعد أن نما بنسبة 15% في غضون عامين. (GSIA, 2021)

¹ - تتكون من سبع جمعيات استثمارية في كل من الولايات المتحدة وكندا المملكة المتحدة وهولندا، أستراليا نيوزلندا واليابان، تسعى لتحقيق رؤية موحدة لتعميم الاستثمار المستدام في العالم.

2.2.2.1. المبادرة العالمية للإبلاغ عن الاستدامة GRI²: و التي تساعد الشركات، وغيرها من المنظمات، على تحمّل المسؤولية عن تأثيراتها، وذلك من خلال تزويدها، باللغة العالمية المشتركة لتوصيل هذه التأثيرات، وتقدم المعايير الأكثر استخداماً في العالم، للإبلاغ عن الاستدامة، وهي معايير مبادرة الإبلاغ العالمية GRI، والتي تمكن أي منظمة كبيرة أو صغيرة، خاصة أو عامة، من فهم آثارها على الاقتصاد والبيئة (GRI)، تتضمن هذه المعايير، الكشف عن البيانات التي تنص على الوسائل والمقاييس، التي تمكّن الشركة من الإبلاغ عن المعلومات عن نفسها وعن آثارها. (GRI, 2020)

3.2.1. التقرير عن الاستدامة في المشاريع الاستثمارية

1.3.2.1. إعداد تقارير الاستدامة: يساعد الإبلاغ عن الاستدامة المؤسسات على تحديد الأهداف، قياس الأداء وإدارة التغيير من أجل جعل عملياتها أكثر استدامة، حيث يقدم تقرير الاستدامة بيانات عن آثار المؤسسة -سواء كانت إيجابية أو سلبية - على البيئة، والمجتمع والاقتصاد، كما تتصف العملية بمجموعة من المبادئ تستوجب شمولية أصحاب المصالح نظراً لقدرتها على التأثير على قراراتهم والاكتمال في تغطية ما ينبغي أن يتضمنه التقرير من تغطية للجوانب المادية وحدودها، بما يكفي لتعكس جميع الآثار الاقتصادية، البيئية والاجتماعية الهامة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. (Bini & Bellucci, 2020, p. 33)

2.3.2.1. دوافع الإبلاغ عن الاستدامة: أدى غياب الأطر التنظيمية للبيانات غير المالية، إلى بروز توجهات عديدة، للمؤسسات الحكومية والمنظمات المهنية إلى المشاركة بنشاط في الكشف عنها، لأنه من المتوقع أن يساعد الأسواق على العمل بكفاءة أكبر ودفع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى دوافع طوعية منها: (Bini & Bellucci, 2020, p. 16)

- تعزيز القدرة، على تنفيذ الاستراتيجيات، وتبعية التقدم المحرز في تحقيق أهداف محددة.

- توفير وعي أكبر، بالقضايا البيئية، ونقل رسالة المؤسسة، بوضوح داخليا، وخارجيا، وتحسين المصداقية والشفافية.

- تحقيق الوفورات في التكاليف، زيادة كفاءة الأعمال التجارية، وإتاحة فرص التنمية وتعزيزها.

3.3.2.1. دور الاستدامة في تطوير أساليب وطرق تحليل المشاريع الاستثمارية: ساهم التغيير في بيئة الأعمال، والمطالبات المتعددة، للأطراف بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، للشركات، إلى تطوير طرق تحليل الاستثمار، وظهور تحليل الاستدامة للمشروعات الاستثمارية ESG Analyze³، حيث كان التحليل التقليدي للاستثمار، يأخذ منظور الاستدامة في الاعتبار كمخاطرة جانبية سلبية - أي احتمال حدوث نتائج سلبية-، حيث كان ينبغي توسيع نطاق المنظور ليشمل المخاطر الإيجابية، التي تقوم بتحديد مستويات ممتازة لاستدامة الشركة، بوصفها العامل التنافسي، الذي يزيد من احتمال، أن يكون صافي المبيعات، والربحية جيدين، ليصبح التحليل أكثر تخصصاً بتوفير معلومات أساسية عن مخاطر استدامتها، والفرص المتاحة لها، وإدارتها. (Silvola & Landau, 2021, p. 69)

أصبح بإمكان المستثمرين وجميع الأطراف المهتمة، استخدام تقارير الاستدامة، التي تعدّها مكاتب الخدمات الاستشارية، أو تقارير الاستدامة، التي تعدّها الشركات نفسها، كالتى يصدرها مجلس معايير محاسبة الاستدامة SASB⁴ والتي تهدف إلى ضمان تطبيق المساءلة، والشفافية، والإفصاح، عن نتائج نشاط الشركة، وتوفير المعلومات غير المالية (Silvola & Landau, 2021, p. 73)، الذي تم إنشاؤه في عام 2011، استجابة للحاجة إلى تطوير المؤشرات المستخدمة، من قبل الشركات والمحللين، والذي يحدد 26 موضوعاً للاستدامة المادية للمشاريع حيث تشمل 11 قطاعاً و 77 نشاطاً صناعياً متفرعاً منه. (البطاط و الحجاوي، 2021، صفحة 236)

4.2.1. دور الاستدامة في زيادة الربحية المالية للمشروعات الاستثمارية: حسب المعلومات المستندة إلى البحوث، بشأن الشؤون المالية، جاءت عدة تحليلات للمقالات العلمية المنشورة، تستنتج، أن هناك ارتباطاً إيجابياً، ذو دلالة إحصائية بين الاستدامة، والربحية المالية، والتي عادة ما تفحص عن الارتباط، بين الأداء المالي للشركة، والاستدامة، والجوانب التي أبلغت عنها الشركات، حيث توصلت الشركات، إلى أن هناك ارتباطاً بين الأداء المالي للشركات واستدامتها.

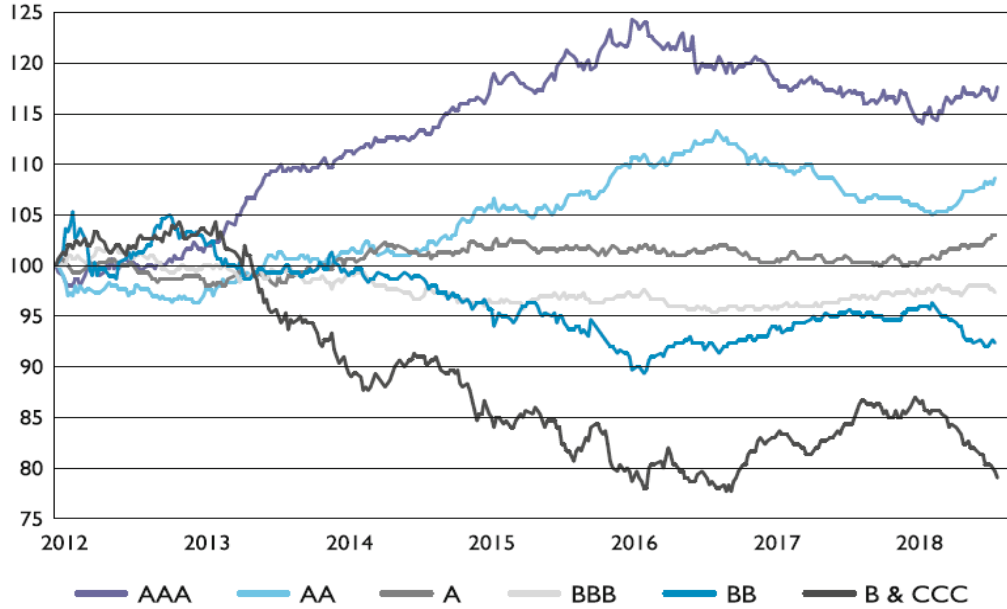
² - هي منظمة غير ربحية تعزز الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية و توفر إطاراً شاملاً للإبلاغ عنها و إعداد التقارير للشركات.

³ - هي معايير البيئة والمجتمع والحكومة تسمح للمستثمرين بمعرفة مدى التزام الشركة (أو عدم التزامها) بالممارسات الأخلاقية.

⁴ - منظمة غير ربحية مقرها الولايات المتحدة الأمريكية لغرض وضع معايير الاستدامة القائمة على الصناعة للإبلاغ عن قضايا الاستدامة من قبل الشركات.

بالإضافة إلى ذلك، هناك دراسة من طرف مؤسسة Nordea MSCI ESG للبيانات، ما بين سنتي 2012 و 2018 توضح الارتباط، من خلال تقارير تقييم الروابط، بين الاستدامة، والربحية المالية، حيث تم منح تصنيفات من الأعلى (AAA) إلى الأدنى (CCC)، حيث كان الأداء المالي أفضل بنحو 35%، من أداء الشركات التي حققت تقييماً رديئاً في تقييم الاستدامة، وتدل النتائج، على أن التقييم الجيد للاستدامة، يؤثر تأثيراً كبيراً على الأداء المالي للشركة، في حين أن التقييم الضعيف، يؤثر تأثيراً كبيراً على ضعف الأداء المالي، حيث تؤخذ النتيجة التشغيلية و الحصة السوقية للشركات بعين الاعتبار عند قياس ربحيتها المالية و التي يوضحها الشكل الآتي كما يلي:

شكل رقم 01 : ربط الربحية المالية باستدامة الشركات



المصدر: الربحية المالية المرتبطة باستدامة الشركات وفقاً لمؤسسة Nordea MSCI ESG Recherche، سنة 2021
كما يمكن أن تساهم بما يلي:

- تحسين القيمة السوقية للشركات: أثرت التغيرات التي طرأت على مستويات استدامة الشركات، على القيم السوقية للشركات التي تم قياسها، حيث أن الشركات، ذات المستوى الأعلى، في تحليل الاستدامة، لها قيمة سوقية أعلى، مقارنة بالقيمة الدفترية، وعائد أعلى على الأسهم.

- تحليل الاستدامة خلال الأزمات الاقتصادية: إن الشركات التي تستثمر في الاستدامة، هي شركات أقل مخاطرة، بصرف النظر عن الدورة الاقتصادية، وكان الفرق بين الشركات المستدامة، والشركات الأقل استدامة واضحاً، خلال فترة الركود الاقتصادي في عام 2008 على وجه الخصوص، وأيضاً خلال وباء Covid-19، فقد لوحظ أن الشركات المستدامة، تعافت بشكل جيد إلى حد ما، من ركود البورصة، وقد تم قياس مرونة الاستجابة للأزمة، من حيث الإجراءات التي اتخذتها الشركات، وأظهرت وجود ارتباط كبير، بين بيانات تحليل الاستدامة ESG ونشاط الاستجابة للأزمات. (Silvola & Landau, 2021, p. 164)

5.2.1 محددات تحقيق استدامة المشاريع الاستثمارية: تواجه الشركات المحلية، والأجنبية، العديد من المشاكل لتحقيق الاستدامة، وفي إطار تنفيذ المبادرات العالمية، في تحقيق استدامة الشركات، توجد عدة عوائق خارجية، ملازمة إلى بيئة الأعمال، تتلخص في عدم وجود تشريعات، وقوانين ملزمة، ونقص التأهيل العملي، عدم وجود آليات تمويل محفزة، ضعف الطلب على المنتجات المستدامة، غياب دور المنظمات المهنية، وغير الحكومية، عدم إصدار شهادات دولية، ومحلية للشركات، التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة، وفي حالة إصدار شهادات فقد تكون وهمية أو محدودة. (الجبلي، 2020، صفحة 9)

3.1 أهمية إدراج البعد البيئي من أجل استدامة المشاريع الاستثمارية.

تمت إثارة مسألة حماية البيئة، في مجال الاستثمار سنة 1997 في قضية بين شركة Metalclad Corporation أمريكية الجنسية، والحكومة المكسيكية، وهي شركة استثمرت أموالها، في مركز لمعالجة النفايات السامة في المكسيك، إذ رفعت الشركة دعوى ضد المكسيك، أمام محكمة التحكيم، ادعى المستثمر في دعواه، أن السلطات المكسيكية رفضت تجديد رخصة التشغيل، على أساس أن النشاط الذي يمارسه يعرض البيئة للخطر (بركان، 2020، صفحة 5)، إلى أن المستثمر قد حُرم في الواقع من أرباحه، حيث طالب بتعويض قدره 90 مليون دولار أمريكي، ليتم الحكم بعدها لصالحه بحوالي 16 مليون دولار. (UNCTAD, 2021)

وتفاديا لمثل هذه الممارسات، ازداد في الآونة الأخيرة، التركيز على الجانب البيئي في الاستثمار، حيث ظهر نوع متقدم من أنواع الاستثمار، والذي يطلق عليه "الاستثمارات البيئية"، حيث تُعرف بأنها " تلك الاستثمارات، التي تنفذ لأسباب ودواعي حماية البيئة، وتهدف إلى معالجة الآثار الضارة، الناجمة عن النشاطات الإنتاجية أو لإنتاج تجهيزات ومعدات، تستخدم للحد من الإجهاد البيئي، الناجم عن الاستخدام أو الاستهلاك النهائي"، حيث تعد الاستثمارات البيئية، ضرورة لتعديل، وإصلاح الآثار البيئية، والاقتصادية، الناجمة عن النمو الحالي والمستقبلي، وهي نتيجة ملموسة للمشاكل البيئية، وعلى الأرجح تتبع تلك المشاكل، وعند الحديث عن الاستثمارات البيئية، بأنها كل الاستثمارات التي تلي شروط إجراءات حماية البيئة ويمكن تصنيف الاستثمارات البيئية، بحسب الدوافع والأسباب، إلى المجموعات التالية : (حوادق و عفاف، 2020، صفحة 146)

-استثمارات غايتها تحقيق معايير حماية البيئة، وفقا للمتطلبات المحلية والعالمية؛

-استثمارات تنفذ بقصد حماية البيئة، بشكل كلي أو جزئي؛

-استثمارات تنفذ بهدف تحقيق تأثير في البيئة الطبيعية، استثمارات ذات بعد اقتصادي بيئي.

أصبحت الاستثمارات، تحتم بتطبيق بمعايير بيئية مستدامة، عوض المعايير التقليدية، كما أوضح المتخصص في البيئة Kibert، أن المعايير التقليدية، التي كانت تتبع في السابق، والتي كانت مُباشرة، وليس لديها مسؤولية، تجاه البيئة والموارد الطبيعية، والصحة العامة، بعكس المعايير المستدامة التي أصبحت تستخدم في الوقت الحاضر. (بن زغدة، 2016، صفحة 70)

1.3.1. الدراسات التي تعنى بالبعد البيئي للمشروعات الاستثمارية.

1.1.3.1. دراسة الأثر البيئي: يعد من المتطلبات القانونية المكترسة للاعتماد على المعلومات البيئية، في إعداد وتصميم وتنفيذ المشاريع الاستثمارية، وهو ما يسمى بدراسة الأثر البيئي، ففي القانون الجزائري، وبموجب قانون حماية البيئة لسنة 1983، ثم صدور المرسوم رقم 87-91، المتعلق بدراسة مدى التأثير على البيئة وكل القوانين ألغيت بصدر القانون الإطار لحماية البيئة رقم 03-10، الذي قام بتحديد الجهة المسؤولة، عن دراسة مدى التأثير في البيئة، والتي تقع على عاتق صاحب المشروع، وهذا ما أكدته المادة 22 منه، أما المرسوم التنفيذي 07-145 فيحدد مجال تطبيق، ومحتوى، وكيفية المصادقة على دراسة الأثر على البيئة، في ثلاث مستويات للرقابة، وهي تتمثل في: الجمهور، الوالي، والقضاء، حيث تتمثل الجدوى من إعداد الأثر على البيئة إلى : (قرد، 2020، صفحة 45)

-اتخاذ القرارات السليمة للمشروع وضمان السلامة البيئية.

-تسهيل النظر المنهجي للقضايا البيئية، كجزء من عملية صنع القرار والتنمية.

-تزويد صانعي القرار بالمعلومات، لفهم النتائج البيئية، المترتبة عن المشروع أو العمل المقترح.

2.1.3.1. دراسة الجدوى البيئية: كما أن هناك دراسة ثانية، تتم عادة طوعية، من طرف أصحاب القرار في المؤسسات، وهي دراسة الجدوى البيئية، والتي تعرف على أنها: "درجة الحماية والصيانة التي تتحقق للبيئة، من خلال مراعاة الالتزامات البيئية، في إطار الخطة الإنمائية المقترحة، من المنظور الآني والمستقبلي، بطريقة مباشرة وغير مباشرة، على المستوى المحلي، والإقليمي، والعالمي"، حيث تم العمل على تبني موضوع حماية البيئة، منذ مرحلة مبكرة في التخطيط، والبرمجة للمشروع، وعند الشروع في مرحلة التصميم، تظهر أهميتها خاصة عند استيفاء بالمتطلبات الإدارية، والقانونية، للحصول على القروض البنكية، والامتيازات الجبائية الممنوحة من الجهاز المختص (بن زغدة، 2016، صفحة 70).

2.3.1. حوافر تحقيق الاستثمارات المسؤولة بيئيا: إن الحوافر المتعلقة بتحقيق الاستثمارات البيئية، متنوعة، وتظهر في أربع مجموعات هي:

-اعتبارات مالية: مزايا استثمارية، العائد، المخاطرة، التنوع، المخاطرة طويلة الأجل، والعوامل الخارجية؛

-اعتبارات غير مالية: علمية، دينية، أخلاقية، سياسية، وبيئية؛

-اعتبارات متعلقة بالسمعة، المكتسبة للمستثمر والشركة؛

-الامتثال والواجب الائتماني: القوانين والتشريعات المحلية، الاتفاقيات العالمية، اعتبارات الإفصاح و الحوكمة. (عزائرية ، 2020، صفحة

5) وإضافة إلى الحوافز الأخيرة، هناك حوافز تمويلية تتمثل في:

• **الصناديق الخضراء:** هي صناديق استثمار مشتركة، تمتلك أدوات مالية خاصة، تخص الشركات التي تعتبر واعدة اجتماعيًا، أو تعزز المسؤولية البيئية، بشكل مباشر، حيث تم استثمار 50 مليار دولار، في الصناديق الخضراء في عام 2020. (Chen, 2021)

• **السندات البيئية أو السندات الخضراء:** هي نوع من أنواع أدوات الدين، التمويلية المبتكرة، عادة ما تكون معفية من الضرائب، لتشجيع تمويل الاستثمار، ويطلق عليها كذلك السندات البيئية، أو سندات الاستثمارات، ذات المسؤولية الاجتماعية والبيئية، أو سندات المناخ، أو السندات الضميرية، وكلها مصطلحات مترادفة، وتحمل نفس المعنى، ظهرت نتيجة التطور الطبيعي للفكر التنموي، والتمويلي ونضجه بصفة خاصة، وتطور سوق السندات بصفة عامة . (بكدي و خبازي، 2020، صفحة 309)

2. الجانب التطبيقي للدراسة

1.2. أدوات جمع البيانات

1.1.2. **المقابلة الشخصية:** نظرا لمصادقتها وقدرتها على جمع أكبر عدد من البيانات، وجعل الأفراد المستجوبين يتفاعلون، بإيجابية، نتيجة لشعورهم بالتقدير، والاهتمام، من طرف الباحث، حيث يتم تناول الموضوع وجها لوجه، مما يجعلها أكثر مرونة، وقدرة، في الحصول على إجابات مباشرة، وقد تم استخدام طريقة المقابلة الشبه منظمة، بمزيج من الأسئلة المفتوحة والمغلقة.

2.1.2. **الملاحظة:** كما تم استعمال أداة الملاحظة، خلال الزيارات الميدانية للمؤسسات المعنية، وعن طريق دراسة تفاعلات المبحوثين وردود أفعالهم خلال المقابلة.

2.2. تصميم أداة الدراسة

تم إعداد دليل للمقابلة، والمتضمن للملخص الهدف من الدراسة، كأئلة متعلقة بالمؤسسة والمبحوثين، إضافة إلى 16 سؤالاً متسلسلاً، بعضها كان مغلقاً، مع وجود أسئلة فرعية تتميز بالمرونة، وتسمح للمستجوبين بتفسير و شرح إجاباتهم، وتضمن تفاعلاتهم، قصد الحصول على أكبر عدد من البيانات، كما تطرقت المقابلة إلى المحاور التالية:

* **المحور الأول:** يتضمن معلومات حول المؤسسة الاقتصادية، ومعلومات شخصية حول المبحوث (الاسم واللقب، الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة، الخبرة).

* **المحور الثاني:** يتناول أسئلة حول المفاهيم النظرية للتنمية المستدامة، موقع البعد البيئي منها، متطلبات حماية البيئة، وعن وجود مصلحة أو مكتب خاص بالمسؤولية البيئية.

* **المحور الثالث:** يتطرق الى المشاريع الاستثمارية المقامة، قدرتها على الاستمرارية أو الاستدامة، أهم العراقيل التي واجهتها، الأخذ بالجانب البيئي، أثناء التخطيط والتنفيذ، وحول إعداد دراساتي الأثر البيئي والجدوى البيئية.

* **المحور الرابع:** يُشير الى المزايا التي يمكن الاستفادة منها نظير التزاماتها البيئية، وإمكانية المساهمة في استدامة المشروع الاستثماري، وكذا وجود نماذج أخرى للإفصاح البيئي ومعايير إعدادها، وأيضاً العلاقة بين الاهتمام بالبيئة، والأداء المالي، والرغبة في الانخراط في الصناديق الاستثمارية البيئية، أو الخضراء في حالة تجسيدها مستقبلاً.

3.2. **مجتمع وعينة الدراسة:** يتمثل مجتمع الدراسة في المشاريع الاستثمارية، التي قامت بها المؤسسات الاقتصادية الصناعية، والخدمية، في ولاية الشلف، حيث تم اختيار 15 مشروعاً استثمارياً، تم تنفيذه ما بين سنوات 2010 حتى 2020، كعينة لهاته الدراسة، التي أجريت ما بين شهري فيفري -مارس 2022، نلخصها في الجدول رقم 01 كالآتي:

الجدول رقم 01: قائمة المؤسسات الاقتصادية التي أقامت مشاريع استثمارية في ولاية شلف ما بين 2010-2020.

الرقم	اسم الشركة/ المؤسسة	نوعها	نشاطها	المشروع الاستثماري	صفة المبحوثين
01	مؤسسة الاسمنت بالشلف GICA - ECDE	عمومية	الإنتاج الصناعي للإسمنت	توسيع، باقتناء خط جديد لإنتاج الإسمنت بقدرة 2مليون طن للسنة	- مدير الإدارة والمالية - مدير الأمن والسلامة البيئية
02	شركة الأنابيب البلاستيكية SOUTIPLAST	عمومية	إنتاج وتحويل الأنابيب البلاستيكية	إنتاج 2000 طن في العام.	- مدير الإدارة والمالية - مدير الأمن والسلامة البيئية
03	مؤسسة خدمات الموانئ تنس	عمومية	نقل السلع والبضائع	توسيع قدرات النقل ب 1.34 طن في السنة	- مدير المالية والمحاسبة - رئيس قسم الوقاية
04	مؤسسة الأشغال الفلاحية - مشثلة وادي الفضة	مختلطة	زراعي	إنشاء وحدة إنتاج بقدرة 288 هكتار في السنة	-محاسب رئيسي
05	شركة البناء مسبق الصنع SOPREC	خاصة	إنتاج أجزاء البناء الجاهز	إنتاج أجزاء البناء الجاهز من الخرسانة	-المسير
06	مؤسسة جمع وحرث النفايات الطبية والصيدلانية	خاصة	جمع النفايات الخاصة	جمع النفايات الخاصة 500 كلغ في الساعة	- المستثمر
07	مؤسسة RIADH PHARM	خاصة	صناعة المنتجات الصيدلانية	توسيع إنتاج بقدرة 500 ألف وحدة في الشهر	- المستثمر
08	شركة LABO D.B. F	خاصة	صناعة المنتجات الصيدلانية	انشاء وحدة إنتاج 80 ألف في اليوم	-المسير
09	مؤسسة Acier Force	خاصة	تحويل الصفائح الحديدية	إنتاج 3000 م ² في اليوم	- المستثمر
10	شركة الأعمدة الحديدية CTS CHLEF	خاصة	تصفيح وتنجيب على البارد للفلواز العادي	توسيع بقدرة إنتاجية سنوية 3000 طن في الشهر	-المسير - مدير المالية والمحاسبة
11	شركة تلواز TELLOISE	خاصة	تحويل وتصبير الخضر والفواكه	توسيع بقدرة 30 ألف طن في العام	-مدير المالية.
12	شركة MOKRTAR AQUA	خاصة	إنتاج وتربية المائيات	إنتاج 600 طن في 14 شهر	- المستثمر
13	شركة الإخوة لزرقي	خاصة	صناعة تغذية الأبقار والدواجن	إنتاج 6 طن / في اليوم	-مدير المالية والمحاسبة
14	مؤسسة Biscuit anis	خاصة	صناعة المواد الغذائية	إنتاج 35 ألف علبه / في اليوم	-مدير المالية والمحاسبة
15	مؤسسة Dar el ikram	خاصة	سياحة فندقية	قدرة استيعاب 120 غرفة	-المسير

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة.

من خلال الجدول رقم 01، يمكننا ملاحظة تنوع في الصيغ القانونية للمؤسسات الاقتصادية، بين عمومية، مختلطة وخاصة، وكذا تعدد قطاعات النشاط، كما نلاحظ أنه تم إدراج مشروع سياحي خدمي، نظرا للهدف من إقامة المركب دار الإكرام، وهو تجسيد ما يسمى بالسياحة البيئية Eco-Tourism، حيث تختلف تأثيرات هاته المشاريع، بجانبها السلي والايجابي على البيئة الطبيعية المحيطة بها، بين تربة، مياه، هواء، وضوء.

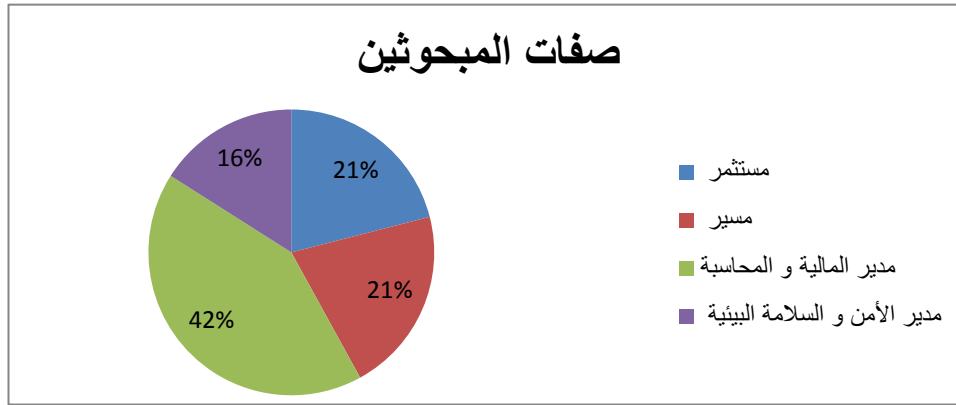
بالنسبة للإفراد الذين تمت مقابلتهم و البالغ عددهم 19 فرداً، فقد تم اختيارهم وفق خصائص معينة حسب طبيعة مهامهم ومدى إشرافهم على الملفات الاستثمار وحماية البيئة ومتابعتها حسب كل مؤسسة وهيكلها التنظيمي، وحسب تفرغهم لإجراء المقابلة والتي استغرقت 90 دقيقة في المتوسط والتي كانت شخصية وجها لوجه وبمقرات المؤسسات المعنية.

4.2. تحليل النتائج

1.4.2. معلومات حول المشاريع الاستثمارية للمؤسسات الاقتصادية والمستجوبين عنها

1.1.4.2. بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية موضوع العينة، فقد تعددت أنواعها، وقطاعات أنشطتها، من أجل إبراز مختلف الجوانب، التي تبين أثر المشروع، مهما كان نوعه، والهدف منه على البيئة، فمنها من له أثر على الهواء، كمصنع الاسمنت، ومؤسسة حرق النفايات الطبية والصيدلانية، وعلى المياه كمشروع تربية المائيات، ومؤسسة خدمات ميناء الشلف، وعلى التربة كمشروع مشتلة وادي الفضة، وهناك مشاريع تؤثر على أكثر من جانب، وينسب متفاوتة، وتتنوع مشاريعها الاستثمارية المنحزة، إلى إنشاء وتوسيع قدراتها الإنتاجية والخدمية.

2.1.4.2. بالنسبة للمبحوثين المستجوبين فقد تم انتقاؤهم بحكم صفاتهم، وظائفيهم وطبيعة المهام الموكلة إليهم، وتتراوح أعمارهم ما بين 35-64 سنة، مع خبرات ميدانية تتراوح ما بين 6-35 سنة، وتختلف مناصبهم ما بين مسير (وفي نفس الوقت المستثمر وصاحب المؤسسة العمومية)، محاسبون رئيسيون، يشترك أغلبهم ونسبة 85% بأنهم مكلفون بمتابعة الإجراءات الإدارية المتعلقة المشاريع الاستثمارية وتوفير المتطلبات التنظيمية والقانونية فيما يتعلق بحماية البيئة، وممثلين عن مؤسساتهم، لدى مختلف المصالح الإدارية ذات العلاقة، خاصة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ومديرية البيئة والبنوك والجماعات المحلية، حيث يتوزعون، وفق الشكل رقم 02 كالآتي:



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى بيانات المقابلة .

2.4.2. موقع القضايا البيئية في إستراتيجيات المؤسسات الاقتصادية في ولاية شلف.

1.2.4.2. بالنسبة لمفهوم مقارنة التنمية المستدامة، هناك تباين طفيف في إجابات المبحوثين، لكنها تتمحور حول أنها تنمية الإقليم، وإقامة مشاريع استثمارية، وتطوير الإقليم، بالتوازي مع الحفاظ على البيئة، وحقوق الأجيال القادمة، والتسيير العقلاني للموارد.

2.2.4.2. يحظى البعد البيئي، بالمكانة الأولى بالنسبة للتنمية المستدامة، حسب 63% من المبحوثين، كما 26% يرون أن الأولوية للبعد الاقتصادي، وتطوير الإقليم، أما 11% المتبقية فتري عدم وجود تفاوت في الأولويات، بل يجب أن تكون جميع الأبعاد ذات أهمية متساوية.

3.2.4.2. أبدى جميع المبحوثين، حرصهم على وجوب حماية البيئة، من التلوث بمختلف أشكاله، من أجل ضمان استدامة بيئية، وحماية المكتسبات الطبيعية، بحيث أكد مسير مؤسسة دار الإكرام، على العمل بإقامة مشتلة خاصة لإعادة إحياء المساحة الغابية، التي يحتويها المركب السياحي، كذلك الأمر بالنسبة لمشروع تربية المائيات، بحكم الهدف الرئيسي والذي يتضمن أيضا، اقتناء أفضل التقنيات لتحليل مياه البحر، المحيطة بالمزارع المائية، وإنتاج السماد العضوي من مخلفات الأسماك، الذي يساعد في تغذية التربة، وجعلها صالحة وأكثر جودة لاستخدامها للزراعة، كما أن مؤسسة إسمنت شلف قد استثمرت في العشرة الأخيرة حوالي 2 مليار دينار جزائري لحماية البيئة المحيطة، باقتنائها تجهيزات عصرية، ذات تقنية عالية لحماية البيئة المحيطة، وضمان عدم تدهورها مستقبلاً.

4.2.4.2. بالنسبة لوجود مصالح، أو مكاتب تعنى بالمسؤولية البيئية، فإنها تختلف حسب اختلاف الهياكل التنظيمية، من مؤسسة إلى أخرى، فهناك من تحتوي على مصلحة كاملة تابعة للأمن الداخلي، بما مجموعة من الإطارات والكوادر المؤهلة، المتخصصة في حماية وتسيير الأمن البيئي، في المؤسسات العمومية والمختلطة. كما توظف 80% من المؤسسات الخاصة إطارات من مهندسين، وتقنيين متخصصين، تحصلوا على تكوينات دورية، في معاهد متخصصة في مجال الأمن والسلامة البيئيين.

3.4.2. واقع تجسيد مشاريع استثمارية مستدامة مسؤولة بيئياً.

1.3.4.2. تنصب جل الإجابات حول المشاريع الاستثمارية القائمة بأنها ناجحة، وقادرة على تحقيق أهدافها الاقتصادية، وحصول تدفقات مالية منتظمة، مع التأكيد على وجود محاولات تصدير ناجحة، بالنسبة لمؤسستي إسمنت شلف، وتربية المائيات، وتفاؤل مؤسسات أخرى بنتائج مماثلة في القريب العاجل.

2.3.4.2. ثقل الملفات الإدارية، وخاصة المتعلقة بالبيئة، ومثال على ذلك مؤسسة حرق النفايات الطبية، التي حالت دون منحها الترخيص الملائم؛ من طرف اللجنة التقنية التي ترأسها مصالح الولاية، ومديرية البيئة. البيروقراطية في معالجة ملفات التمويل البنكي، والسياسات المنتهجة، خلال أزمة جائحة covid19، التي تعتبر من بين أهم العوائق، التي قد تحول دون استمرارية واستدامة المشاريع الاستثمارية.

3.3.4.2. وعن آراء الباحثين، حول كيفية جعل المشروع الاستثماري قادراً على الاستمرارية، واستدامة نشاطه، فإن فهم المخاطر الداخلية والخارجية للمشروع، والدراسة والتخطيط الإستراتيجي المناسبين، مراعاة للجانب البيئي، عن طريق تكوين كوادر بشرية، مؤهلة لتشغيل أحدث التقنيات الصديقة للبيئة، ومنح المزيد من التحفيزات الجبائية، وتسهيل منح القروض، وأيضاً الحصول على حصة سوقية معتبرة، تمكن المشروع من البقاء.

4.3.4.2. يرى 80% من الباحثين، أن الأخذ بالاعتبارات البيئية، أثناء التخطيط وتنفيذ المشروع، أمر ضروري ومفروض وفق المتطلبات القانونية، والإدارية، حيث أكد مسير مؤسسة خدمات ميناء تنس، أنه يمكن إطلاق تسمية -استثمار بيئي - على مشروعهم، نظراً لأن أغلب التجهيزات المقتناة، لحساب الاستثمار الحالي والمستعملة، هدفها حماية المياه الإقليمية من التلوث، وتسرب النفايات السامة من البواخر، والتحليل الدوري لعينات من مياه البحر.

5.3.4.2. بالنسبة لدراسة الأثر البيئي، التي تعد من طرف مكاتب خبرة واستشارة متخصصة، لتلبية متطلبات قانونية، للحصول على ترخيص بالنشاط، من اللجنة التقنية المتعددة، التي ترأسها مديرية البيئة، حيث أكد 84%، من الباحثين، تم إعداد دراسة الأثر البيئي، من طرف مؤسساتهم، كأول خطوة في استيفاء الإجراءات الإدارية البيروقراطية، أما بالنسبة لدراسة الجدوى البيئية، التي هي جزء من دراسة الجدوى الاقتصادية، تُعد لهدف الحصول على قروض بنكية، لتمويل مشاريعهم الاستثمارية، حسب إجابة أغلب الباحثين، باستثناء مؤسسة إسمنت الشلف، التي حصلت على تمويل ذاتي، من مجمع جيكا للإسمنت التابعة له، لكن بالنسبة 65% للمؤسسات الخاصة، فإن المؤسسات البنكية، لم تطلب منهم تضمين دراسة الجدوى البيئية، ضمن الدراسة الاقتصادية أو ملف طلب القروض.

6.3.4.2. وجود تقارير للإفصاح المتكامل، عن الأنشطة البيئية أو الاستدامة أو المؤشرات والمعايير خاصة ذات طابع محاسبي، أو مالي، فقد أكد الجميع على عدم وجود أي نماذج، أو تشريعات، وقوانين من هذا القبيل، بل يقتصر الأمر على التقارير التقنية، والفنية للبيئة الخاصة ببعض الأنشطة، التي تسبب التلوث بأنواعه، ووجود معايير كمية لقياس ذلك.

7.3.4.2. بالنسبة للانحراط في المبادرات الدولية، والمنظمات المهنية، لتقييس الالتزامات البيئية، فقد أكد الباحثون أن الأمر يقتصر على المعايير النوعية التقنية، مثل معايير الايزو 14001 نسخة 2015، والاييزو 5001 نسخة 2018، المتعلقين بنظم إدارة الجودة البيئية.

4.4.2. التعرف على أهم المزايا والمنافع التي تستفيد منها المشاريع الاستثمارية نظراً لالتزاماتها البيئية

1.4.4.2. التزام المشروع الاستثماري، بتوفير المتطلبات البيئية، يمكنه بدرجة أولى من الحصول على الترخيص بالنشاط، وتجنب سحبه، تصريف النفايات بطريقة مثلى، من الجانب الفني والتقني دون حدوث مشاكل إدارية. أما من الجانب المالي، وإضافة إلى المزايا الجبائية الممنوحة، من الأجهزة المختصة في الحصول على قروض بنكية، وتخفيض التكاليف بالنسبة للمؤسسات، التي تستعمل تقنيات الاستهلاك النظيف، وإعادة استرجاع كميات معتبرة من المواد الأولية، من المصافي الحديثة، ورسكلة النفايات وتصفيتها وبيعها، مما يحقق أيضاً، موارد مالية معتبرة، وكذلك الحصول على تصنيف ISO لتمكينها من تصدير المنتجات، وفق المقاييس الدولية.

2.4.4.2. بالنسبة للقياس والإفصاح عن المعلومات غير المالية الخاصة بالبيئة، التي تم التطرق إليها في الجانب النظري من الدراسة، فقد صرح الجميع، بعدم وجود ميكانيزمات، وآليات لذلك، بل يقتصر الأمر على المصالح الجبائية، ذات الاختصاص الإقليمي، التي تقوم بتقييم الأثر البيئي، وفق سلم خاص، واحتساب مبلغ الضريبة البيئية، حسب حجم المؤسسة ونشاطها وأثرها على البيئة المحيطة، والتي يراها الجميع، بأنها مكلفة، وجزافية، نظراً لعدم معرفتهم، بمعايير وطرق احتسابها.

3.4.4.2. بالنسبة للعلاقة بين الالتزامات البيئية، والأداء المالي، فإن غياب سوق مالي حقيقي، وعدم تفعيل البورصة، ووكالات التنقيط المختصة، وعدم وجود قاعدة بيانات مالية، يحد كثيرا من معرفة، ما إذا كان هناك ارتباط بينهما.

4.4.4.2. أكد الجميع اهتمامهم ورغبتهم بالاستفادة من الفرص التمويلية الخضراء التي توفرها صناديق الاستثمار البيئية والأسهم البيئية في حال تجسيدها مستقبلا.

5.2. المناقشة

جميع المشاريع الاستثمارية المذكورة في عينة الدراسة ومنذ أن كانت مجرد أفكار استثمارية إلى غاية تجسيدها على أرض الواقع مرّت بإجراءات قانونية كترست ميدانياً العلاقة بين البعد البيئي والمشروع الاستثماري ولا زالت ستساهم في العمل على استدامته مستقبلاً على المديين المتوسط و البعيد وذلك من خلال تطبيق ما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 06-189 المؤرخ في 31 ماي 2006 والمتعلق بضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنّفة لحماية البيئة والذي يتم بموجبه منح الموافقة المسبقة أو رخصة الاستغلال الأولية، ثم الرخصة النهائية وكيفيات تسليمها، تعليقها، وسحبها وشروط وآليات مراقبتها القبلية والدورية لضمان استدامة البيئة المحيطة وكذا نشاط المشروع الاستثماري والذي تأسست بموجبه اللجنة الولائية لمراقبة المؤسسات المصنّفة الخاضعة لسلطة الوالي، تطبيقاً لما جاء في المادة 28 من الفصل الرابع لنفس المرسوم التنفيذي، حيث تتولى أمانتها مديرية البيئة وتتكون أيضا من ممثلين عن هيئات الجماعات المحلية ذات الاختصاص الإقليمي ومجموعة من الإدارات العمومية ذات العلاقة على رأسها مديرية الصناعة، مديرية الطاقة والمناجم والشبكات الوحيد اللامركزي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (المثلة من طرف الباحث كونه أحد موظفيها)، تكلف هاته اللجنة بالسهر على احترام لتنظيم المعمول به، بفحص طلبات إنشاء و توسيع المشاريع الاستثمارية ومطابقة النشاط للمتطلبات البيئية، حيث تهدف إلى تحديد تبعات النشاطات الاستثمارية على البيئة، كإجراء يسبق منح رخصة الاستغلال كما يتم مطالبة المؤسسات المعنية بالإعداد والمصادقة على الدراسات التالية :

- 1-دراسة أو موزر التأثير على البيئة.
 - 2-دراسة الخطر .
 - 3- مخططات وتقارير عن كيفيات ومناهج التصنيع، إعادة استعمال وتصريف المواد الخطرة، تفريغ المياه القذرة والانبعاثات والنفائات بأنواعها.
 - 4- دراسة المراجعة البيئية و التي تكون عادة بصفة دورية من سنة لأخرى.
 - 5-دراسة الجدوى الاقتصادية أو البيئية أو أي معلومات تكميلية أخرى تطلبها اللجنة .
- حيث تسمح الرخصة الأولية الممنوحة من طرف الوالي والمستندة إلى رأي اللجنة الولائية إلى أصحاب المشروع الاستثماري بالتقدم بطلب الحصول أولاً على الوعاء العقاري لإقامة النشاط والحصول ثانياً على الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية المتمثلة في الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA والرسوم الجمركية الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بعد إبداء ممثل مديرية البيئة لديها رأيها بالموافقة الخاصة بمرحلة الإنشاء أو التوسيع للمشروع الاستثماري و التي توفر على المشروع الاستثماري تكاليف هامة تتراوح من 19% إلى 40% من المبلغ الإجمالي المصّرح به إضافة إلى المزايا الجبائية الخاصة بمرحلة الاستغلال و المتمثلة في الإعفاء من الرسم على النشاط المهني TAP والضريبة على أرباح الشركات IBS لفترات تتراوح ما بين 3- إلى 10 سنوات حسب الموقع الجغرافي للمشروع، حيث تساعد كل هاته الامتيازات المذكورة سابقاً في إقامة المشروع الاستثماري بأقل تكلفة ممكنة و ترافقه مالياً وإدارياً على المدى المتوسط في ضمان استدامة نشاطه .
- يستمر دور اللجنة الولائية حتى بعد دخول المشروع الاستثماري في مرحلة الاستغلال حسب ما جاء في القسم الثاني والثالث من نفس المرسوم التنفيذي من المواد 35 حتى 47 حيث تنصّ على حالات خاصة تؤدي إلى توقف المشروع كالانفجارات و الحرائق أو تعديل في نشاط المشروع أو تحويله أو توسيع قدراته الإنتاجية أو إعادة هيكلته الذي يتطلب تقديم طلب حصول على رخصة استغلال جديدة.

يتّضح من خلال إجابات أفراد عينة الدراسة أن هنالك وجود وعي بيئي، ووجود مجموعة من المبادرات الميدانية الخاصة ببعض المشاريع بصورة منفردة، نابعة عن فهم وإدراك لضرورة استدامة البيئة الحيوية، حسب إجاباتهم لكن يبقى بنسب متباينة، بين المشاريع العمومية، والخاصة، وهذا راجع لموقع المسؤولية البيئية في الخارطة التنظيمية، وحجم ونوع الأثر على البيئة الخاص بنشاط كل مشروع استثماري على حدى.

كانت إجابات بعض المبحوثين، أنّ مشاريعهم الاستثمارية المقامة ناجحة جداً، وقدمت نقلة نوعية، ورفعت من الأداء الفني بفضل جلب تجهيزات ذات تكنولوجيا صديقة للبيئة والتي استفادة من الامتيازات الاستثمارية الممنوحة، وكذا الأداء المالي أيضاً وذلك بتجنيبها تكاليف مستقبلية متوقعة الحدوث في حالة عدم احترام معايير حماية البيئة قد ترهن ديمومة واستدامة نشاطها، فضلاً عن الحفاظ على السمعة المالية لدى المؤسسات المقرضة، كما أنّ بعض المؤسسات قامت مؤخراً بعمليات تصدير ناجحة لمنتجاتها، إضافة إلى تدعيم حصصها في الأسواق المحلية وبالتالي زيادة ربحيتها وتحقيق نتائج إيجابية مستمرة التي تعتبر مؤشرات قوية لاستدامة نشاط مشاريعها الاستثمارية، في حين يذكر البعض الآخر، أنّ البيئة الاستثمارية في ولاية الشلف، لازالت تعاني من عراقيل كبيرة، من طرف المؤسسات الإدارية العمومية، والبنكية، التي قد تحد من تنفيذ مشاريعهم واستدامتها.

كما يتضح أيضاً، وجود إدراك بأن هناك علاقة وطيدة ومتلازمة بين البيئة، واستدامة الاستثمار، لكن يبقى الإفصاح عنها لا زال غير إجباري، لاستيفاء المتطلبات القانونية؛ وتفادي العقوبات الإدارية. كما يتم تناول التأثير البيئي من الجانب السلبي فقط، في غياب مبادرات مهنية، ومؤسسية، لتفعيل آليات الإفصاح الاختياري وفق المعايير والمؤشرات، التي تساعد على معرفة درجة استدامة البيئة والاستثمار، والتفاعل الإيجابي بينهما، بمبدأ رابع-رابع والتي تتطلب وجود سوق مالي متقدم، ومنفتح على مثل هاته القضايا، والذي أصبح ضرورة لا بد منها، لمواكبة المستجدات البيئية، كالحملات الدولية والإقليمية، ضد التخفيف من آثار الاحتباس الحراري، التي لن تبقى بمنأى عن تداعياتها الخطيرة.

خاتمة

إقامة مشاريع استثمارية مستدامة، آمنة بيئياً، تحقق استفادة إيجابية متبادلة، ربحية اقتصادية، عوائد مالية مستمرة، ورفاهية مجتمعية، تتطلب اهتماماً حقيقياً، ومزاققة قانونية، وتنظيمية، من الدولة ومن المنظمات المهنية، والمؤسسات غير الحكومية، لتجسيد إستراتيجيات إنمائية، تحقق خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، والتي تضع معايير حماية البيئة على رأس أولوياتها، وتكرّس في جميع مراحل المشروع الاستثماري، من التصميم إلى الاستغلال، قصد إيجاد علاقة صداقة، بين المنظومة الطبيعية النظيفة، والتكنولوجيا، لتحقيق الحدود المثلى، التي تحمي حقوق الأجيال القادمة في التنمية، الموارد، والبيئة الطبيعية النظيفة، ومما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- هناك أولوية للبعد البيئي مقارنة بالأبعاد الأخرى، بحيث يعتبر المظلة التي يستظل تحتها البعدين الاقتصادي، والاجتماعي للتنمية المستدامة، وكذا الاستثمار المستدام.

- تؤكد الدراسة عدم وجود معايير أو مؤشرات للقياس والإفصاح عن المعلومات غير المالية لاستدامة المشروعات الاستثمارية، نظراً لضعف البيئة المالية الجزائرية، وتأخرها عن مواكبة التطورات في هذا السياق مقارنة بالدول المتقدمة، وحتى بعض الدول العربية، التي باتت تعرف تطوراً محسوساً في الإفصاح عن الاستدامة.

- في ظل غياب أرضية، وبنية معلوماتية مالية في الجزائر عموماً، وولاية شلف خصوصاً، يبقى من الصعب معرفة وتحليل العلاقة بين الإفصاح عن الأنشطة البيئية، والأداء المالي في المشاريع الاستثمارية المستدامة.

الاقتراحات

- العمل على زيادة الوعي البيئي، لدى أصحاب المصالح، في المشاريع الاستثمارية، لضمان استدامتها وديمومة نشاطها.
- توفير آليات قانونية، وتنظيمية، من طرف المصالح الإدارية، والمهنية المختصة، لمواكبة التطورات الحاصلة في مجال الاستدامة.

- ضرورة تبني المبادرات الهادفة للإفصاح عن المسؤولية البيئية، في تقارير الاستدامة وفق المعايير والمؤشرات المعمول بها دولياً.
- تحفيز أصحاب المصالح، على الإفصاح الاختياري لمسؤولياتهم، تجاه البيئة وربطها بمنحهم المزيد، من الامتيازات الاستثمارية، والتسهيلات الإدارية.

الإحالات والمراجع:

المراجع العربية:

1. أحمد برادي، و حنان شتوان. (2018). الاستثمار في القطاع السياحي وأثره على الاستدامة البيئية. الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، 7 (5)، صفحة 18.
2. أسعد محمد علي وهاب العواد، و حسن عبد الكريم الابراهيمي. (2018). توظيف معايير محاسبة الاستدامة "معيار FNO101 المصارف التجارية" لتحسين الإفصاح و تحقيق الشفافية. العراقية للعلوم الادارية، 15 (60)، صفحة 43.
3. أسماء حدانة. (2016). دور الاستثمار الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة من جانب البعد البيئي-دراسة حالة ولاية بسكرة-. أبحاث اقتصادية و إدارية (19)، صفحة 179.
4. إسمهان قرد. (2020). الموازنة بين ترقية الاستثمار و حماية البيئة. العلوم القانونية و الاجتماعية (3)، صفحة 45.
5. الأمم المتحدة. (بلا تاريخ). التنمية المستدامة. تاريخ الاسترداد 11 13 2021
6. القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2006 ، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية رقم 43 المؤرخة في 20 يوليو 2006.
7. بركان ع. (2020). الآليات القانونية للتوفيق بين الاستثمار و حماية البيئة (أطروحة دكتوراه). 5. (كلية الحقوق و العلوم السياسية ،تيزي وزو :جامعة مولود معمري.
8. حبيبة بن زغدة. (2016). دراسة الجدوى البيئية والاقتصادية للمشاريع الاستثمارية المستدامة -دراسة حالة المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني بجيجل-. التمويل و الاستثمار و التنمية المستدامة ، 1 (2)، صفحة 70.
9. سارة عزازية . (2020). الصكوك الخضراء كآلية لدعم تمويل الاستثمارات المسؤولة بيئياً-دراسة تحليلية للتوجه العالمي-. دراسات العدد الاقتصادي ، 11 (2)، صفحة 5.
10. سلمان حسين عبد الله، و سكنه سوادى وادي. (2018). مؤشرات محاسبة الاستدامة وعلاقتها بخلق قيمة للشركة-دراسة تحليلية في بعض الوحدات الاقتصادية العربية-. العلوم الاقتصادية و الادارية ، 24 (109)، صفحة 586.
11. عصام حوادق، و جواد غفاف. (2020). تأثير المقاربة البيئية وانعكاساتها على قرارات الاستثمار. العلوم الانسانية ، 31 (2)، صفحة 148.
12. علي عوده البطاط، و طلال محمد علي الحجاوي. (2021). توظيف المعلومات المالية وغير المالية (معايير SASB) في تعزيز ثقة المستثمرين. دراسات محاسبية و مالية ، 16 (55)، صفحة 236.
13. فاطمة بكدي، و فاطمة الزهراء خبازي. (2020). السندات الخضراء كأداة تمويلية للانخراط المبكر في تمويل المشاريع الاستثمارية النظيفة-دراسة حالة السندات الخضراء بالصين-. الابداع (1)، صفحة 309.
14. منور أوسير، و فتيحة بلحاج جيلالي مغراوة. (2009). دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية. إقتصاديات شمال إفريقيا (7)، صفحة 330.
15. نبيل العبيدي. (2016). الاستثمار والتنمية المستدامة. الحقوق ، 16 (2)، صفحة 44.
16. نور الدين تاجمغدين. (2019). دور و أهمية دراسة الجدوى البيئية في تقييم و تمويل مشروعات القطاع الخاص -دراسة حالة المؤسسات المتوسطة و الصغيرة بالجزائر-(أطروحة دكتوراه). 4. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
17. وليد سمير عبد العظيم الجلي. (2020). أثر استخدام المعايير المالية لمحاسبة الاستدامة على تحسين الإفصاح المحاسبي و تعزيز ثقة المستثمرين-دراسة تطبيقية على البنوك التجارية-. الفكر المحاسبي ، 2 (24)، صفحة 9.

18. المراجع الأجنبية

19. Bini, L., & Bellucci, M. (2020). *Integrated Sustainability Reporting*. Cham: Springer Nature Switzerland AG.

20. Chen, J. (2021). *guide to green investing*. Consulté le 02 01, 2022, sur green fund.
21. GRI. (2020). *A Short Introduction to the GRI Standards*. Consulté le 12 3, 2021, sur GRI Standards.
22. GSIA. (2021). *globale sustainable investment review2020*.
23. Nakajima, T. (2021). *ESG Investment in the Global Economy*. Singapore : Springer Nature Singapore Pte Ltd.
24. Silvola, H., & Landau, T. (2021). *Sustainable Investing beating the market with ESG*. Palgrave macmillan.
25. UNCTAD. (2021, 12 31). *Metalclad v. Mexico*. Consulté le 1 2, 2022, sur Investment Policy Hub.
26. USSIF. (2021). *Sustainable Investing Basics*. Consulté le 12 11, 2021, sur ussif.
27. xiao, d., wang, j., & lu, q. u. (2020). Stimulating sustainability investment level of suppliers with strategic commitment to price and cost sharing supply chain. *Cleaner Production* (252), p. 3.